في حدث وُصف بالتاريخي وتستمر جلساته يومين

إسرائيل أمام «العدل الدولية» اليوم لارتكابها إبادة جماعية

تمثل اليوم الخميس إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، للمرة الأولى، أمام محكمة العدل الدولية في مدينة لاهاي الهولندية، في الدعوى التي قدمتها ضدها دولة جنوب إفريقيا، والتي تتهمها بارتكاب جريمة «إبادة جماعية» ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وبموجب الدعوى التي قدمتها جنوب إفريقيا في التاسع والعشرين من كانون الأول الماضي على خلفية تورط كيان الاحتلال الإسرائيلي في «أعمال إبادة جماعية» بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حددت المحكمة يومي الحادي عشر والثاني عشر من الشهر الجاري لعقد جلسات الاستماع، وفق ما ذكرت وكالة «وفا»، التي وصفت الحدث بالتاريخي.

وتقدم جنوب إفريقيا مرافعة من ٨٤ صفحة باللغة الإنكليزية، تعرض خلالها دلائل على انتهاك إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتورطها بارتكاب أعمال إبادة جماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وطلبت جنوب إفريقيا في الدعوى لمحكمة العدل الدولية «الإشارة إلى تدابير مؤقتة من أجل الحماية من الضرر الإضافي الجسيم وغير القابل للإصلاح لحقوق الشعب الفلسطيني بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية ولضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية بعدم المشاركة في الإبادة الجماعية، ومنعها، والمعاقبة عليها».

ونقلت «وفا» عن مساعد وزير الخارجية الفلسطيني لشؤون الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة عمر عوض الله، أن خطوة جنوب إفريقيا الشجاعة تتسق مع المسار القانوني الذي اعتمدته دولة فلسطين لمساءلة ومحاسبة إسرائيل على جرائمها المستمرة بحق شعبنا على مدار ٧٥ عاماً، وأشار إلى أن هذه الدعوى ستسهم في تحقيق العدالة الدولية وترفض الأبرتهايد وتنهي المخالفات الجسيمة والجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

وأوضح أن جنوب إفريقيا الدولة العضو في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي وقعت عليها ١٥٣ دولة من ضمنها إسرائيل، قدمت قضية خلافية لمحكمة العدل الدولية لاتخاذ التدابير المؤقتة اللازمة والعاجلة لوقف العدوان على الفلسطينيين، والكف عن فرض ظروف معيشية متعمدة تهدف إلى تصفيتهم جسدياً كمجموعة، ولمنع ومعاقبة ارتكاب، والتآمر، والتواطؤ، والتحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية، وإلغاء السياسات والممارسات ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بتقييد دخول المساعدات ومخططات التهجير القسري.

إسرائيل تمثل أمام محكمة العدل الدولية للمرة الأولى في الدعوى التي قدمتها ضدها جنوب إفريقيا والتي تتهمها بارتكاب «إبادة جماعية» في قطاع غزة (عن الانترنت)

وكانت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، قد اعتمدت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول عام ١٩٤٨، وبدأ سريانها في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٥١.

وأكد عوض الله أن قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة لجميع الدول ليس بعدم ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية فقط، بل بمنعها والمعاقبة عليها، وبين أن حيثيات الدعوى تناقش أيضاً نية المسؤولين الإسرائيليين ارتكاب والاستمرار في ارتكاب أعمال إبادة جماعية من خلال تصريحاتهم، التي حاولت شيطنة الفلسطينيين ونزع الصفة الإنسانية عنهم لتنفيذ مخططات الإبادة الجماعية بحقهم.

وعن جلسة المحكمة يومي الحادي عشر والثاني عشر من الشهر الجاري، قال عوض الله: إن المحكمة ستستمع بهيئتها المكونة من ١٥ قاضياً في اليوم الأول، لدولة جنوب إفريقيا وفريقها القانوني على مدار ساعتين، وترفع الجلسة للتداول، وفي اليوم الثاني ستستمع لكيان الاحتلال ثم ترفع الجلسة للنظر في الإجراءات والتدابير العاجلة.

وأعرب عوض الله عن أمله بصدور قرار وحكم سريع من محكمة العدل الدولية، لأن الوقت في غزة «من دم وألم»، وأن يتم وقف العدوان الإسرائيلي، وأن تسهم التدابير العاجلة للمحكمة في حماية الشعب الفلسطيني.

إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، التي تخشى أن تنسب محكمة العدل الدولية إليها تهم الإبادة الجماعية من جراء عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني الذي دخل شهره الرابع، تهجمت على جمهورية جنوب إفريقيا بعد رفعها دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية تتهمها بارتكاب «جرائم إبادة جماعية».

وهاجم رئيس كيان الاحتلال يتسحاق هرتسوغ، لدى لقائه أول من أمس وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، جنوب إفريقيا، وادعى أنه «لا يوجد ما هو أكثر وحشية» من الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا وتتهم فيها إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في حربها على قطاع غزة.

ووصف رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي، اتهام جنوب إفريقيا لإسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة بأنه «افتراء»، وقال: «سوف ننضم إلى (القضية) وندحض الاتهام السخيف الذي يصل إلى حد فرية الدم».

وعمدت إسرائيل إلى اختيار القاضي المتقاعد أهارون باراك، الرئيس السابق لـ«المحكمة العليا» الإسرائيلية، لتمثيلها في فريق قضاة محكمة العدل الدولية، في إطار الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا، علماً أنه كان قد تعرض لهجوم من وزراء وأعضاء «كنيست» من الائتلاف الحكومي، بسبب انتقاده خطة «التعديلات القضائية»، التي طرحها نتنياهو مؤخراً.

وكالات

دعوات لمظاهرات مليونية في واشنطن السبت للمطالبة بوقف مجازر الاحتلال

«الشيوعي التشيكوسلوفاكي»: دعم واشنطن للعدوان على غزة يجعلها شريكة فيه

أكد الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي رومان بلاشكو أن دعم الولايات المتحدة للعدوان الإسرائيلي على غزة يجعلها مسؤولة أيضاً عن العدد الكبير من الضحايا، وذلك بالتزامن مع دعوات لمظاهرات مليونية في واشنطن السبت المقبل للمطالبة بوقف العدوان.

واعتبر بلاشكو حسب وكالة «سانا» أن الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للعدوان الإسرائيلي المستمر على غزة يجعلها مسؤولة عن سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا والخسائر وبالتالي يجب مثولها إلى جانب الكيان الإسرائيلي أمام محكمة الجزاء الدولية.

وأضاف بلاشكو في تعليق أدلى به لموقع «ايه بورتال ٢٤» الإلكتروني التشيكي: إن «الولايات المتحدة كانت ولا تزال تعتبر إسرائيل برج حراسة متقدماً لها، ومن هنا تأتي الغطرسة والحصار الطويل الأمد وغير الإنساني المفروض على غزة».

ولفت إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية لا تطول فقط المدنيين والبنى التحتية في غزة، وإنما أيضاً منشآت تابعة للأمم المتحدة الأمر الذي يمثل فضيحة، منبهاً إلى أن الممارسات الإسرائيلية الحالية تمثل محاولة مقصودة لتصفية القضية الفلسطينية.

في سياق متصل، كشف تحليل أجراه موقع «ذي إنترسيبت» الأميركي للتغطيات الإعلامية الرئيسة أن تغطية الصحف الأميركية الرئيسة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أظهرت «تحيزاً ثابتاً إلى جانب إسرائيل»، وتجاهلت الممارسات العدوانية بحق الفلسطينيين ومسألة حقوق الإنسان.

وأوضح الموقع في تحليله أن وسائل الإعلام المطبوعة التي تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل وجهات النظر الأميركية حول الصراع في الأراضي الفلسطينية، ومنها «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«لوس أنجلوس تايمز» ركزت بشكل غير متناسب على القتلى الإسرائيليين، مع استخدتم لغة عاطفية لوصف عمليات قتل الإسرائيليين، وتجاهلت إلى حد كبير العنصرية المعادية للفلسطينيين والقصف العشوائي على قطاع غزة.

ويؤيد تحليل الموقع الاتهام الذي وجهه النشطاء المؤيدون للفلسطينيين إلى المطبوعات الكبرى بالتحيز لإسرائيل، حيث شهدت صحيفة «نيويورك تايمز» احتجاجات أمام مقرها الرئيس في مانهاتن بسبب تحيزها الفاضح خلال تغطيتها للعدوان على قطاع غزة.

وأشار الموقع إلى أنه أصدر تحليله معتمداً على أكثر من ألف مقال جمعها من الصحف الثلاث حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقام بحصر استخدامات بعض المصطلحات الرئيسة والسياق الذي استخدمت فيه، حيث كشفت الإحصائيات عن خلل كبير في طريقة «تغطية ما يتعلق بالإسرائيليين والشخصيات المؤيدة لإسرائيل من جهة والأصوات الفلسطينية والمؤيدة للفلسطينيين» من جهة أخرى، مع استخدامها بشكل يرجح بوضوح كفة الروايات الإسرائيلية على الروايات الفلسطينية رغم الحقائق والوقائع الثابتة على الأرض المؤيدة للموقف الفلسطيني، والتي أقر بها الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية والأغلبية الساحقة من دول وحكومات العالم.

إلى ذلك، قالت وزيرة الخارجية السويدية السابقة مارغوت فالستروم إن استخدام الجوع سلاحاً وقصف المستشفيات تعد جرائم حرب ترتكبها إسرائيل في غزة، مشددة على أهمية قول ذلك علناً، وأضافت في مقابلة مع التلفزيون السويدي «اس تي في» جمعتها مع رئيس الوزراء السابق كارل بيلد، إنه لا يمكن اعتبار الأفعال الإسرائيلية ردود فعل متناسبة على أحداث السابع من تشرين الأول الماضي، وذلك وفق ما نقلت وكالة «فارس» الإيرانية.

وأعربت فالستروم عن أملها بأن تتبنى حكومة السويد هذا الموقف في الاتحاد الأوروبي وأن تعلن بأن ما يجري في غزة «أمر غير مقبول إطلاقاً»، وأشارت إلى ما واجهه المدنيون خلال الحرب، وأعداد الضحايا الكبير جداً ولاسيما الأطفال.

كلام الوزيرة السابقة جاء تعليقاً على رسالة وجهها ١٥ باحثاً سويدياً في القانون الدولي إلى وزير الخارجية السويدي توبياس بيلستروم أكدوا فيها أن إسرائيل تخرق القانون الدولي و«حق الدفاع عن النفس»، وترتكب جرائم حرب في غزة، واعتبر بيلد من جهته أن لكل دولة «الحق في الدفاع عن نفسها»، ولكن يتم إساءة استخدام هذا الحق أحياناً من الدول، ووصف القصف الإسرائيلي الكثيف على مناطق سكنية مكتظة في غزة بـ«غير المقبول».

في الغضون، وجهت المؤسسات الفلسطينية والعربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأميركية، الدعوة لأبناء الجاليات والنشطاء من كل الولايات، للمشاركة بكثافة في المسيرة المليونية المقررة السبت المقبل في العاصمة واشنطن، للمطالبة بوقف فوري ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة.

وحسب وكالة «وفا» يطالب القائمون على المسيرة بوقف التمويل الأميركي غير المشروط للإبادة الجماعية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، ومحاسبة كيان الاحتلال على جرائم الحرب التي يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي، ودعت هذه المؤسسات التي يقارب عددها ٢٤٠، الحكومة الأميركية إلى إنهاء مشاركتها وتواطؤها في جرائم إسرائيل بحق الإنسانية، وطالبت بالمحاسبة الكاملة والسريعة للمسؤولين الأميركيين والإسرائيليين المتورطين في هذه الإبادة الجماعية.

وكالات

روسيا وإيران أدانتا الدعم الأميركي للعدوان.. وبلجيكا: لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي

رئيس كوبا: طالبنا الجمعية العامة بتسريع جهود وقف المجازر بحق الفلسطينيين

أعلن الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل أن بلاده طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسريع جهود المجتمع الدولي لوقف المجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة لليوم الخامس والتسعين.

وقال الرئيس الكوبي عبر منصة «إكس»: إن كوبا «تدين الاستخدام المتكرر لحق النقض من قبل الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي، لمنع إنهاء الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني».

بدوره، علّق وزير الخارجية الكوبي، برونو رودريغيز، عبر حسابه في «إكس»، مشيراً إلى أن بلاده أدانت، خلال نقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، «الفيتو الأميركي المخزي في مجلس الأمن، والذي أعاق الوقف الفوري لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة»، كما أكد أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل «ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني بتواطؤ الولايات المتحدة».

وقبل ذلك، شدّد النائب الأول لوزير الخارجية الكوبي مندوب كوبا الدائم لدى الأمم المتحدة، هيراردو بينيالفر، على أن وقف إطلاق النار في غزة «يمثّل أولويةً لوقف الإبادة الجماعية التي تركبها القوات الإسرائيلية في القطاع».

وفي كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد بينيالفر «استعداد هافانا للمساهمة في الجهود الدولية المشروعة لوضع حدٍ للحالة الراهنة في فلسطين»، مشدداً على أن «لا شيء يبرّر العقاب الجماعي الذي يتعرّض له الشعب الفلسطيني اليوم، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي».

وأشار المندوب الكوبي الدائم لدى الأمم المتحدة أيضاً إلى أن تواطؤ «الولايات المتحدة مع إسرائيل واضح»، مضيفاً إن هذا «لا يعوق عملية صنع القرار في مجلس الأمن فحسب، بل يسلّح ويغذّي أيضاً آلة الحرب التي ترتكب مذابح ضد الشعب الفلسطيني».

الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل (عن الانترنت)

كما شدّد على ضرورة وقف إطلاق النار في مواجهة الظروف الكارثية التي يعيشها السكان، محذراً من أن المجتمع الدولي «سيكون شاهداً مكتوف اليدين على إبادة الشعب الفلسطيني، في حال عدم تمكّنه من التوصّل إلى وقف إطلاق النار في القطاع».

يُذكر أن مجلس الأمن الدولي تبنّى في الـ٢٢ من كانون الأول الماضي، مشروع قرار مرتبطاً بإدخال المساعدات إلى غزة، من دون أن يشير إلى ضرورة إيقاف الحرب، وجاء تبنّي المجلس هذا المشروع بعد إرجائه عدة مرات، وإجراء عدة تعديلات طلبتها واشنطن، كما أن الأخيرة أفشلت قبل ذلك، وتحديداً في الـ٨ من الشهر ذاته، تبنّي مجلس الأمن مشروع قرار يقضي بالوقف الفوري لإطلاق النار في القطاع لدواعٍ إنسانية وإدخال المساعدات، عبر استخدامها حق النقض «فيتو»، على الرغم من نيل المشروع حينها ١٣ صوتاً مؤيداً.

في الغضون، أكدت نائب مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة آنا يفستيغنيفا أن الولايات المتحدة باستخدام الضغط والابتزاز أجبرت مجلس الأمن على «إدراج ترخيص فعلي لقتل المدنيين الفلسطينيين في غزة».

ونقل موقع «روسيا اليوم» عن الدبلوماسية الروسية قولها في كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «تم استخدام أقذر أدوات الضغط والابتزاز والتي يسميها زملاؤنا الأميركيون بمكر الدبلوماسية الثنائية الفعالة... وبعد عدة أيام من لي الأذرع النشطة تأكدت الولايات المتحدة من تشويه المقصد الأصلي لمشروع القرار حول غزة تماماً».

وأضافت: «بدلاً من الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية ظهرت صياغة ذات معنى معاكس تماماً من خلال الدعوة إلى تهيئة الظروف لوقف الأعمال القتالية، أي في الواقع «ترخيص لإسرائيل لقتل المدنيين الفلسطينيين في غزة»، مؤكدة أن «واشنطن لعبت لعبة عديمة الضمير للغاية من أجل الحفاظ على حرية التصرف الكاملة في غزة لحليفها الرئيس في الشرق الأوسط».

في سياق متصل، أدان مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني في كلمة له دعم أميركا اللامحدود لجرائم الكيان الصهيوني، وقال على الرغم من الطلبات المتكررة من المجتمع الدولي إلى مجلس الأمن للوفاء بالتزاماته ووقف إراقة الدماء في غزة فقد أخفق مرة أخرى في ذلك فقط بسبب معارضة أميركا لوقف إطلاق النار.

وأشار إيرواني إلى إساءة استخدام حق النقض من الولايات المتحدة ومعارضتها لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وقال: «إن عرقلة الولايات المتحدة لتنفيذ واجبات مجلس الأمن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة تتناقض بشدة مع المطالب العالمية بوقف إراقة الدماء وتتحدى الطبيعة الإنسانية الأصيلة في الحفاظ على حياة الإنسان وتنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني وحقوق الإنسان».

على صعيد متصل، قالت بيترا دي سوتر، نائب رئيس الوزراء البلجيكي، ممثلة حزب الخضر الفلمنغي في الائتلاف الحاكم أمس الأربعاء، في منشور على منصة «إكس»، إنه «لا يمكن لبلجيكا أن تقف مكتوفة الأيدي وتشاهد المعاناة الإنسانية الهائلة في غزة، وعلينا أن نعمل ضد خطر الإبادة الجماعية».

وأشارت إلى أنها ستقدم مُقترحاً لحكومتها بأن تحذو حذو جنوب إفريقيا في إقامة دعوى قضائية ضد كيان الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي وأضافت: «أريد من بلجيكا أن تتحرك أمام محكمة العدل الدولية، على غرار ما فعلته جنوب إفريقيا، سأقترح هذا داخل الحكومة البلجيكية».

وكالات

أكد تمسك بلاده بالانفتاح والتعددية القطبية وتعزيز الشراكة الإستراتيجية مع روسيا

وانغ: الصين ملتزمة بدور بنّاء في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحقيق السلام والتنمية

| الوطن

جددت الصين التزامها بالانفتاح والشمول، والعمل على تعزيز شبكة الشراكات العالمية وتوسيعها، بالتوازي مع حماية سيادتها وأمنها ومصالحها التنموية بـ«قوة»، وأعربت عن تمسكها بالنزاهة والعدالة وتأييدها بناء عالم متعدد الأقطاب يقوم على النظام والمساواة بين جميع الدول، وممارسة تعددية حقيقية، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وفي كلمة له خلال ندوة حول الأوضاع الدولية والدبلوماسية الصينية في العام المنصرم أول من أمس الثلاثاء تلقت «الوطن» نسخة منها، قدّم وزير الخارجية الصيني – عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وانغ يي رؤية بلاده للعمل الدبلوماسي في عام ٢٠٢٤، وقال: إن الصين ستتحلى دائماً بالثقة والاعتماد على النفس، وستفي بواجباتها كدولة كبرى مسؤولة.

وخلال الندوة التي عقدت في بكين، قال وانغ: إن الصين ستفسح المجال كاملاً للدور الإستراتيجي الريادي لدبلوماسية رئيس الدولة، وتبذل قصارى جهدها لضمان نجاح الفعاليات التي تشمل منتدى التعاون الصيني–الإفريقي، ومنتدى بوآو الآسيوي، ومعرض الصين الدولي للواردات، ومنتدى العمل العالمي من أجل التنمية التشاركية.

وأضاف: إن الصين ستحمي بقوة سيادتها وأمنها ومصالحها التنموية، وتسعى جاهدة إلى توفير بيئة خارجية ملائمة لبناء نمط تنموي جديد وتحقيق تنمية عالية الجودة، مشيراً إلى أن بلاده ستتحمل بـ«حزم» مسؤولياتها بشأن القضايا الكبرى المتعلقة بالوحدة والتعاون بين الدول النامية وبالحقوق المشروعة لهذه الدول، فضلاً عن القضايا الكبرى المتعلقة بمستقبل البشرية ومصيرها واتجاه التنمية العالمية.

وأوضح وانغ أن الصين ستظل ملتزمة بالانفتاح والشمول، وستعمل على تعزيز شبكة الشراكات العالمية وتوسيعها، وعلى وجه التحديد شدد الوزير الصيني على أن بلاده ستنفذ التوافق الذي توصل إليه رئيسا الصين والولايات المتحدة في سان فرانسيسكو مؤخراً، وتعمق الثقة الإستراتيجية المتبادلة والتعاون المتبادل المنفعة بينها وروسيا، وذلك من أجل تعزيز شراكة التنسيق الإستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا في العصر الجديد.

وتابع: إن الصين ستزيد من التبادلات الرفيعة المستوى والتواصل الإستراتيجي مع الاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز النمو المطرد والمستدام للعلاقات بينهما، كما أن البلاد ستواصل تعزيز الصداقة والثقة المتبادلة وتقارب المصالح مع جيرانها، والعمل جنبا إلى جنب مع الدول النامية الأخرى، والاتحاد مع دول «بريكس»، وتعزيز بناء نمط جديد من العلاقات الدولية.

وزير الخارجية الصيني وانغ يي (عن الانترنت)

ومضى وانغ قائلاً: إن الصين ستسعى بنشاط أيضاً إلى تنفيذ مبادرة الحضارة العالمية، وتعزيز القيم المشتركة للبشرية، وأيضاً تعزيز التبادلات والتعلم المتبادل بين الحضارات، وكذلك تعزيز التفاهم المتبادل والصداقة بين شعوب جميع البلدان، مشدداً على أن بلاده متمسكة دوماً بالنزاهة والعدالة، وتؤيد بناء عالم متعدد الأقطاب يقوم على النظام والمساواة، وتمارس تعددية حقيقية، وتعزز الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتدعم المساواة بين جميع البلدان.

وفي سياق دعوته جميع الدول إلى التمسك بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وحماية الأعراف الأساسية المعترف بها عالمياً والتي تحكم العلاقات الدولية، والمشاركة في إصلاح نظام الحوكمة العالمية وبنائه، قال وانغ: إن الصين ستنفذ بصورة كاملة مبادرة الأمن العالمي، وتدعم النزاهة والعدالة، تدعم أيضاً محادثات السلام بصورة فاعلة، وتلعب دوراً بناء في حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والأزمة الأوكرانية وغيرهما من القضايا الساخنة على المستويين العالمي والإقليمي، وتوفر المزيد من المنافع العامة التي تساعد على تحقيق السلام والتنمية في العالم.

واستطرد قائلاً: إن الصين ستواصل السعي إلى تحقيق التعاون المربح للجميع، وتنشط في تعزيز العولمة الاقتصادية الشاملة التي تعود بالنفع على الجميع، متعهداً بأن بلاده ستعارض بـ«حزم» كل أشكال الأحادية والحمائية ومناهضة العولمة، وتواصل تعزيز تحرير التجارة والاستثمار وتسهيلهما، وتسعى جاهدة إلى حل المشكلات الهيكلية التي تعوق التنمية السليمة للاقتصاد العالمي، مع سعيها إلى الحفاظ على استقرار وسلاسة سلاسل الصناعة والإمداد العالمية.

وانغ أوضح أن الصين ستعمل كذلك على تعزيز تنفيذ مبادرة التنمية العالمية، وتزيد من إسهاماتها في التعاون التنموي العالمي، وتساعد الدول النامية في تحسين قدرتها على تحقيق التنمية المستقلة، وتعمل على جعل العولمة أكثر انفتاحاً وشمولاً وتوازناً وإفادة للجميع، واختتم وانغ قائلاً: إن الصين ستنفذ أيضاً بصورة كاملة نتائج منتدى «الحزام والطريق» الثالث للتعاون الدولي، وترتقي بجودة التعاون وتوسع مجالاته، وتواصل توفير فرص جديدة للعالم عبر التنمية الجديدة في الصين.

الوطن
عين على الوطن...
سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تلفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ – فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣

عباس حذر بلينكن: عليكم إصلاح أنفسكم وسياستكم تجاه القضية الفلسطينية

قمة ثلاثية مصرية فلسطينية أردنية ترفض التهجير والفصل بين الضفة والقطاع

أكد ملك الأردن عبد الله الثاني والرئيسان المصري عبد الفتاح السيسي والفلسطيني محمود عباس في قمة ثلاثية جمعتهم أمس في العقبة ضرورة الاستمرار بالضغط لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة وحماية المدنيين، وقبل ذلك حذر الرئيس الفلسطيني خلال لقائه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الذي وصل رام الله على وقع الاحتجاجات على زيارته من خطورة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف لتهجير أبناء الشعب الفلسطيني من قطاع غزة، وجدد التأكيد على أن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، على حين أكد بلينكن تأييد واشنطن اتخاذ «تدابير ملموسة» لإقامة دولة فلسطينية.

وحسب وكالة «وفا»، بحث عباس مع بلينكن في رام الله آخر مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، والجهود المبذولة لوقف العدوان الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، وأهمية الإسراع في إدخال المساعدات الإنسانية إلى داخل قطاع غزة، وتمكين مراكز الإيواء والمستشفيات من القيام بدورها، في تقديم ما يلزم للتخفيف من معاناة المواطنين.

وحذر عباس من خطورة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات تهدف لتهجير أبناء الشعب الفلسطيني من قطاع غزة أو الضفة الغربية، بما فيها القدس، والتي كشفتها التصريحات الصادرة عن وزراء ومسؤولين في كيان الاحتلال الإسرائيلي، والتي تدعو لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه، وأكد الرفض الكامل لتهجير أي مواطن فلسطيني سواء في قطاع غزة أم الضفة الغربية، قائلاً: لن نسمح بحدوثه.

كذلك جدد عباس التأكيد على أن قطاع غزة هو جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ولا يمكن القبول أو التعامل مع مخططات سلطات الاحتلال في فصله، أو اقتطاع أي جزء منه، مشدداً على ضرورة الإفراج عن أموال المقاصة الفلسطينية فوراً، لأن احتجازها مخالف للاتفاقيات وللقانون الدولي، مشدداً على أن قطاع غزة له الأولوية، ولن يتم التخلي عن أبناء الشعب الفلسطيني، الذين يقعون تحت مسؤولية دولة فلسطين وإدارتها.

ملك الأردن عبد الله الثاني والرئيسان المصري عبد الفتاح السيسي والفلسطيني محمود عباس في قمة ثلاثية جمعتهم أمس في العقبة (أ ف ب)

وشدد عباس على ضرورة الوقف الفوري لحرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ليتم التمكن من تنفيذ الحل السياسي المستند للشرعية الدولية، بدءاً من نيل دولة فلسطين عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن، وعقد مؤتمر دولي للسلام ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي يحقق السلام والأمن للجميع.

بدوره وحسب ما نقل عنه موقع «روسيا اليوم» أكد بلينكن لعباس تأييد واشنطن «تدابير ملموسة» لإقامة دولة فلسطينية، وقال متحدث الخارجية الأميركية ماثيو ميلر: إن بلينكن أكد لعباس خلال لقائهما في رام الله أمس الأربعاء موقف واشنطن الثابت تجاه وجوب قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل وعيش البلدين في سلام وأمن.

وحسب موقع «سكاي نيوز»، عاود بلينكن المطالبة بإجراء «إصلاحات» في السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، فرد الجانب الفلسطيني بالقول: «عليكم إصلاح أنفسكم وسياستكم تجاه القضية الفلسطينية».

على خطٍ موازٍ، ورفضاً لموقف بلاده الداعم للعدوان الإسرائيلي، تظاهر فلسطينيون في مدينة رام الله، أمس احتجاجاً على زيارة بلينكن إلى الضفة الغربية، وجاءت هذه الاحتجاجات بعدما دعا ناشطون وحركات شبابية إلى المشاركة في فعالية حاشدة على دوار المنارة في رام الله أمس، رفضاً لزيارة بلينكن، مؤكدين أن الولايات المتحدة شريكة في حرب الإبادة التي يرتكبها الاحتلال على قطاع غزة منذ ٣ أشهر.

ومساء الإثنين وصل بلينكن إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي في زيارة هي الخامسة منذ بداية الحرب في السابع من تشرين الأول الماضي، حيث التقى مسؤولين إسرائيليين ورئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وأفادت القناة الـ«١٢» الإسرائيلية، أول أمس، بأن اللقاء المطوّل بين نتنياهو وبلينكن «كان متوتراً»، مؤكدةً أن «واشنطن بدأت تفقد صبرها»، كما لفتت إلى أن مكتب نتنياهو لم يُصدر بياناً عن الاجتماع، كما يفعل عادةً، الأمر الذي يعزّز احتمال وجود خلاف.

بدوره، أشار موقع «أكسيوس» الأميركي إلى أن بلينكن أوضح للمسؤولين الإسرائيليين أن واشنطن «مهتمّة ببدء عودة الفلسطينيين إلى شمال قطاع غزة، في أقرب وقت»، وفي المقابل نقل (الموقع) عن مسؤول إسرائيلي «رفيع» قوله: إن إسرائيل أبلغت وزير الخارجية الأميركي أن «عودة سكان شمال غزة غير ممكنة قبل إحراز تقدّم في ملف الأسرى».

وأتت زيارة بلينكن إلى كيان الاحتلال في إطار جولة إقليمية بدأها بتركيا واليونان، وشملت أيضاً السعودية والأردن وقطر والإمارات، كما تزامنت الزيارة مع قمة ثلاثية عقدت أمس بمدينة العقبة جمعت الملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين، والرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي والفلسطيني محمود عباس، هي الأولى لهم منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في الـ٧ من تشرين الأول ٢٠٢٣.

في العقبة جنوب الأردن، عقد ملك الأردن والرئيسان المصري والفلسطيني قمة ثلاثية أمس الأربعاء أكدوا خلالها ضرورة الاستمرار بالضغط لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وحماية المدنيين العزل.

وحسب وكالة «بترا» الأردنية، شدد القادة الثلاثة على تصديهم لأي خطط إسرائيلية لتهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرورة إدانتها دولياً والتصدي لها، مؤكدين رفضهم الكامل لجميع محاولات تصفية القضية الفلسطينية، والفصل بين غزة والضفة الغربية اللتين تشكلان امتداداً للدولة الفلسطينية الواحدة، محذرين من محاولات إعادة احتلال أجزاء من غزة أو إقامة مناطق آمنة فيها، مؤكدين ضرورة تمكين أهالي غزة من العودة إلى بيوتهم.

وجدد الزعماء في قمتهم التأكيد على ضرورة ضمان إيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى غزة بشكل دائم وكاف، للتخفيف من الوضع الإنساني المأساوي الذي يعيشه الأهل في القطاع، ونبهوا إلى ما يجري بالضفة الغربية من أعمال عدائية يقوم بها المستوطنون بحق الشعب الفلسطيني، والانتهاكات للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وهو ما قد يؤدي إلى خروج الوضع في الضفة عن السيطرة، وتفجر الأوضاع بالمنطقة.

واتفق القادة الثلاثة على إدامة العمل بشكل مشترك بالتنسيق بين الدول العربية ومع الدول الفاعلة، لإيجاد أفق سياسي للقضية الفلسطينية لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، الذي يعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة، ويضمن قيام دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وحذر عبد الله الثاني من أي تصعيد قد يؤدي إلى اتساع دائرة الحرب وتعقيد جهود التوصل إلى تهدئة، منبهاً إلى خطورة الأوضاع التي تتطلب جهداً استثنائياً لتحديد الخطوات خلال المرحلة المقبلة، وعقد الملك الأردني لقاءين منفصلين مع الرئيس المصري والرئيس الفلسطيني قبيل انعقاد القمة الثلاثية، في إطار بحث الجهود المستهدفة للوقف الفوري لإطلاق النار في غزة.

وكالات

تحسين حلبي

الوقوف مع جنوب إفريقيا لمحاكمة إسرائيل امتحان لكل دول العالم

لا شك أن مبادرة دولة جنوب إفريقيا لمحاكمة إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي وإدانتها بجرائم إبادة شعب، تستحق أكبر وأعلى درجات التقدير والاعتزاز من كل شعوب العالم بشكل عام ومن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية بشكل خاص، فهي دولة الشعب الذي قاوم الاستعمار الاستيطاني البريطاني وقدم التضحيات دفاعاً عن وطنه واستقلاله وحقق الانتصار على المستوطنين البيض وكل من دعمهم من الدول الإمبريالية، ولأن دولة جنوب إفريقيا تنطلق من هذه القاعدة فقد وضعت في مذكرة إدانة إسرائيل طلباً بإيقاف كل عمليات العدوان العسكرية الوحشية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة فوراً وبأمر قضائي من المحكمة التي تعد مؤسسة رسمية من منظمات الأمم المتحدة.

ولذلك يلاحظ الجميع أن خوف الولايات المتحدة من هذا الأمر القضائي جعلها تهدد وتوعد كل من يقف إلى جانب دولة جنوب إفريقيا بالضغوط والعقوبات، فقد أعلن الناطق باسم مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض جون كيربي في الثامن من كانون الثاني الجاري أن: «الولايات المتحدة تجد أن تقديم هذا الطلب لمحاكمة إسرائيل لن تكون له قيمة وهو غير بناء ولا أساس له مطلقاً»، وفي مؤتمره الصحفي في تل أبيب قال وزير الخارجية الأميركي توني بلينكن: «مرة أخرى نكرر أن قضية اتهام إسرائيل بارتكاب جريمة إبادة شعب لا قيمة لها وهي تغضبنا أمام ما تقوم به حماس وحزب الله والحوثيون وإيران واستمرارهم بالدعوة العلنية لتصفية وجود إسرائيل والقتل الجماعي لليهود»، ومن الطبيعي بعد هذا الرفض الأميركي لمحاكمة إسرائيل أن تضع واشنطن على جدول عملها مهمة تهديد الدول التي تقف إلى جانب العدالة.

إنها المرة الأولى التي ستجبر المحكمة الدولية إسرائيل بالمثول أمامها لأنها، أي إسرائيل، من الدول التي وقعت على «ميثاق حظر إبادة الشعوب» وقد وقعت على هذا الميثاق منذ صدوره لحماية اغتصابها لفلسطين، ولكي تتهم الفلسطينيين وحركتهم لتحرير وطنهم بتهمة إبادة «شعب إسرائيل»، بينما ها هي الآن تثبت عليها الإدانة بارتكاب جريمة إبادة شعب فلسطين، وبسبب خطورة مثولها أمام محاكمة من هذا القبيل بدأت وزارة الخارجية الإسرائيلية والأميركية بإعداد خطة موسعة يجري بواسطتها تهديد الدول والضغط على حكوماتها بعدم التجاوب مع هذه الدعوة القضائية وتستمر في تصدرها للدفاع عن جرائم جيش الاحتلال الإسرائيلي في القطاع.

الموقع الإلكتروني لمجلة «أكسيوس» الأميركية نشر في التاسع من شهر كانون الثاني الجاري وثيقة حصل عليها من بعض المصادر الدبلوماسية الإسرائيلية خلف الكواليس، ذكرت أن «إصدار أي حكم قضائي من المحكمة الدولية سيحمل مضاعفات كبيرة على إسرائيل لا تقتصر فقط على مستوى القانون الدولي، بل سيكون لها تداعيات عملية ثنائية ومتعددة الأطراف واقتصادية وأمنية»، وقيل إن هذا ما جاء في البرقية، التي حصل موقع «أكسيوس» على نسخة منها في أثناء توزيعها من ثلاثة مسؤولين إسرائيليين مختلفين، وتضيف هذه البرقية إنه «بسبب الخوف من حكم قضائي يدين إسرائيل فإن وزارة الخارجية الإسرائيلية تدعو سفاراتها وكل العاملين فيها إلى إبلاغ جميع السياسيين والدبلوماسيين الأجانب بأن يعلنوا أن إسرائيل تعمل مع عدد من الأطراف الدولية على زيادة كميات المساعدات الإنسانية للقطاع وسوف تعمل على تخفيض الضرر بالمدنيين»، وطلبت وزارة الخارجية أن يجري الإعلان عن هذا الخطاب الإعلامي الإسرائيلي قبل موعد انعقاد جلسة المحكمة الدولية في لاهاي اليوم الخميس ١١ كانون الثاني الجاري، ووعدت وزارة الخارجية الإسرائيلية سفاراتها بأنها سترسل لرؤساء دول العالم برقيات بهذا المضمون باسم رئيس الحكومة (الإسرائيلية) بنيامين نتنياهو.

ومع رؤية هذا الفزع الإسرائيلي من قرار محكمة لاهاي والدور الرائد والكبير لدولة جنوب إفريقيا المنتصرة على جرائم إبادة الشعوب التي شنتها عليها بريطانيا باستعمارها الاستيطاني، يصبح الوقوف إلى جانب دولة وشعب جنوب إفريقيا من أعلى مستويات المهام النضالية والإنسانية لفرض العدالة التي يستحقها شعب فلسطين وكل الشعوب التي استهدفها الاستعمار في القرن الماضي، فبريطانيا التي هزمت حركة تحرر جنوب إفريقيا مشروعها الاستيطاني في الثمانينيات من القرن الماضي قابلة أن تهزم مرة أخرى في مشروعها الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ويصبح الاصطفاف مع مذكرة دولة جنوب إفريقيا لمحاكمة إسرائيل أهم امتحان تواجهه كل الدول الحرة والمستقلة في العالم.

أكد أن العراق يستطيع الدفاع عن نفسه من الإرهاب

السوداني: نريد خروجاً سريعاً لـ«التحالف الدولي» ووجوده مزعزع لاستقرار المنطقة

شدد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أن العراق يسعى لإخراج ما يسمى «التحالف الدولي» من بلاده بشكل «سريع ومنظم» لأن العراق يستطيع الدفاع عن نفسه من الإرهاب.

وفي حوار أجرته معه وكالة «رويترز»، قال السوداني: إن العراق يريد خروجاً سريعاً ومنظماً عن طريق التفاوض للقوات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة من أراضيه، لكنه لم يحدد موعداً نهائياً واصفاً وجود تلك القوات بأنه «مزعزع للاستقرار».

أضاف السوداني: إن هناك حاجة إلى إعادة تنظيم هذه العلاقة بحيث لا تكون هدفاً أو مبرراً لأي طرف، «داخلياً أو خارجياً»، للعبث باستقرار العراق والمنطقة، مشيراً إلى ضرورة الاتفاق على إطار زمني لخروج «التحالف الدولي» يكون سريعاً، حتى لا يطول الأمر وتستمر الهجمات.

وأشار السوداني إلى أن إنهاء الحرب الإسرائيلية على غزة هو وحده الكفيل بوقف خطر التصعيد الإقليمي، وأضاف إن استمرار العدوان الإسرائيلي على القطاع سيؤدي إلى مزيد من التوسّع في ساحة الصراع في منطقة حسّاسة للعالم تحتوي على جزء كبير من إمداداته من الطاقة.

وشدّد السوداني على أنه يسعى لخروج التحالف لأن العراق يستطيع الدفاع عن نفسه من الإرهاب ويجب أن يمارس سيادته الكاملة على أراضيه، وأضاف إن إنهاء هذا الوجود سيمنع المزيد من التوترات وتشابك القضايا الأمنية الداخلية والإقليمية.

وقال: إن العراق منفتح على إقامة علاقات ثنائية والانخراط في تعاون أمني مع دول التحالف، بما في ذلك الولايات المتحدة، وقد يشمل ذلك التدريب وتقديم المشورة لقوات الأمن العراقية وكذلك شراء الأسلحة، موضحاً: الولايات المتحدة ليست عدواً لنا ولسنا في حالة حرب معها، لكن إذا استمرت هذه التوترات فإنها ستؤثر بالتأكيد وستخلق فجوة في هذه العلاقة.

ويوم الجمعة الماضي، أعلن محمد شياع السوداني تشكيل لجنة ثنائية لجدولة انسحاب قوات «التحالف الدولي» من العراق، وأكد أن الحكومة بصدد تحديد موعد بدء عمل اللجنة الثنائية لوضع ترتيبات إنهاء وجود قوات «التحالف» في العراق بصورة نهائية.

وشدد السوداني على أن الحكومة العراقية هي الجهة المخولة فرض القانون وعلى الجميع العمل من خلالها وليس لأحد أن يتجاوز على سيادة العراق، وقال نؤكد قدرة الحكومة واستعدادها لاتخاذ القرارات المناسبة في الحفاظ على سيادة العراق وأمنه واستقراره.

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني (عن الانترنت)

وكالات

القوات المسلحة اليمنية تستهدف سفينة أميركية تقدّم الدعم للاحتلال

أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، أن القوات البحرية والقوة الصاروخية وسلاح الجو المسيّر نفّذت عمليةً عسكريةً مشتركةً، بعدد كبير من الصواريخ الباليستية والبحرية والطائرات المسيّرة ضد سفينة أميركية كانت تقدم الدعم لكيان الاحتلال.

وحسب موقع «المسيرة نت»، قال سريع: إن «عملية استهداف السفينة الأميركية كانت رداً أولياً على الاعتداء الغادر الذي تعرضت له قواتنا البحرية من قبل قوات العدو الأميركي»، مؤكداً أن القوات المسلحة اليمنية لن تتردد في التعامل المناسب مع التهديدات المعادية كافة ضمن حق الدفاع المشروع عن بلدنا وشعبنا وأمتنا.

وأضاف سريع: القوات المسلحة اليمنية مستمرة في منع السفن الإسرائيلية أو المتجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة حتى وقف العدوان ورفع الحصار عن غزة، مؤكداً حرصها الكامل على استمرار حركة الملاحة في البحرين الأحمر والعربي إلى جميع الوجهات عدا موانئ فلسطين المحتلة.

وأعلنت القوات المسلحة اليمنية في الـ٣١ من كانون الأول الماضي، استشهاد وفقدان ١٠ أفراد من منتسبي القوات البحرية، بعد أن أقدمت القوات الأميركية على الاعتداء على ٣ زوارق تابعة لها.

وحمّلت صنعاء واشنطن تبعات هذه الجريمة وتداعياتها، مؤكدةً أن التحركات الأميركية في البحر الأحمر لحماية السفن الإسرائيلية لن تمنع اليمن من تأدية واجبه، دعماً للمظلومين في فلسطين وغزة، وتأتي هذه العملية تنفيذاً لتأكيد قائد حركة «أنصار الله عبد الملك الحوثي، أن العدوان الأميركي «لن يبقى من دون رد وعقاب».

وكالات

نجاح نصر الله في إدارة الصراع بات يؤرق الكيان الإسرائيلي

إعلام العدو: حزب الله حقق إنجازات إستراتيجية غير مسبوقة.. وسقطنا مرة أخرى في شباكه

تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن إدارة الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله للحرب ووصفته بأنه «أستاذ» في ذلك، مشيرة إلى أن الوضع الذي تطوّر على الحدود اللبنانية منذ بداية الحرب في تشرين الأول الماضي أوقع كيان الاحتلال في مأزق صعب لأن إعادة السكان إلى المستوطنات لن تكون مهمة سهلة.

وفي مقال في صحيفة «إسرائيل هيوم»، قال اللواء في احتياط الاحتلال الإسرائيلي، غرشون هكوهين، إن نصر الله، «كان ولا يزال أستاذاً في إدارة الصراع والقتال»، وأكد أن نصر الله «يركّز بشكل أساسي على المس بالروح المعنوية في إسرائيل، وإهانتها».

وأوضح هكوهين أن نصر الله حقّق هذا الإنجاز في أيلول ٢٠٢٢، في الاتفاق البحري، وحقّقه أيضاً في الوقت الراهن «بالرد الناري الواسع الذي استهدف قاعدة ميرون في الجليل»، وأكد في هذا السياق، أن «إسرائيل تسقط مرة أخرى في شباك نصر الله في جهد قتالي محدود النطاق، إذ حقّق حزب الله إنجازاً استراتيجياً غير مسبوق بإخلاء كل مستوطنات خط المواجهة في الشمال، وتحويل المنطقة إلى ساحة حرب».

ورأى أن «الوضع الذي تطوّر على الحدود اللبنانية منذ بداية الحرب في تشرين الأول قد أوقع إسرائيل في مأزق صعب لأن إعادة السكان إلى المستوطنات لن تكون مهمة سهلة، حتى بعد اتفاق سياسي أو عملية عسكرية، لأن ذلك لن يكون قادراً على ضمان أمن المنطقة بشكل مطلق، فيما ستستمرّ قدرات حزب الله على المهاجمة بالنيران لكلّ منطقة الشمال ووسط إسرائيل أيضاً»، وأكد أن «حزب الله، كقوّة عسكرية، سيظلّ منتشراً في جميع أنحاء لبنان وسورية والعراق، وسيواصل جهوده للتعاظم كتهديد إستراتيجي إسرائيل».

المقاومة اللبنانية خلال استهدافها بالأسلحة الصاروخية موقعي الجرداح والمرج الإسرائيليين (عن الانترنت)

في هذا السياق، نقل الإعلام الإسرائيلي عن مسؤول في إحدى مستوطنات الشمال، قوله إن الوضع في المنطقة صعب جداً، مؤكداً أن نصر الله «شخص ذكي وخطر جداً»، وقال رئيس مجلس «آشر» الإقليمي في الجليل الغربي، موشيه دافيدوفيتز، في مقابلة مع قناة «كان» الإسرائيلية: إذا لم يقم «الكابينت» بإبعاد حزب الله جسدياً إلى ما بعد الليطاني، فإننا سنخسر الشمال.

وتحدّث الإعلام الإسرائيلي، في هذا الخصوص، عن ارتفاع معدل الصواريخ المضادة للدروع التي تُطلق من لبنان في الجولة الحالية من القتال، إذ قالت صحيفة «هآرتس»، في مقال تحت عنوان «سابقة صواريخ حزب الله المضادة للدروع: قنص وتدمير منهجي في الشمال»، إن استخدام حزب الله لهذه الأسلحة الدقيقة، وخاصةً ضد المستوطنات، «لم يسبق له مثيل في إسرائيل، وربما حتى في العالم بأسره».

وأكدت الصحيفة أن قائمة المستوطنات التي أصابت فيها الصواريخ المضادة للدروع البنى التحتية وألحقت فيها أضراراً «هي قائمة طويلة وتمتد على طول الحدود اللبنانية بأكملها»، بحيث «تحوّلت المنطقة إلى حقل رماية».

بدوره قال ضابط الأمن في «المجلس الإقليمي الجليل الأعلى» دوتان روخمان، الذي تلقّت مستوطناته إصابات مباشرة، في هذا السياق: إن حزب الله هو إحدى الهيئات الرائدة في العالم باستخدام الصواريخ المضادة للدروع.

وأوضح روخمان أن «التغيير الأساسي الكبير الذي يحدث الآن هو أن حزب الله حوّل هذه الصواريخ إلى سلاح قنص»، مضيفاً إنه «يستغل قدرات القنص هذه ليس فقط لإلحاق أضرار بالبنى التحتية، بل أيضاً لتحقيق إصابات جسدية، فهو يطلقها على قوات الجيش التي تعمل من مستوطنات خط الحدود».

ومن جانبه، قال الباحث البارز في معهد الدراسات الإستراتيجية يهوشع كاليسكي: إن استخدام حزب الله الأسلحة الدقيقة الآن غير مسبوق، حتى بمقارنة دولية، إذ إنه استخدام مكثّف ويومي ضد أي شيء يتحرك، أو لا يتحرك، وليس له حماية، وفي هذا الإطار، أوضح كاليسكي أن الجيش الإسرائيلي ليست لديه الأدوات اللازمة لاعتراض هذه الصواريخ عندما تستهدف مجموعات جنود وآليات ومباني على الحدود الشمالية، ورأى، بناءً على ذلك، أن «حزب الله يعمل بطرق مبتكرة»، مشيراً إلى أن «الضربة الدقيقة يوم السبت على قاعدة ميرون دليل على ذلك».

كما بيّن كاليسكي أن النيران الدقيقة لحزب الله «تسمح بإبقاء نيرانه دون عتبة الحرب – وهي العتبة التي تتردّد أيضاً إسرائيل حالياً في تجاوزها – في حين أنه ينجح في فرض الرعب»، لافتاً إلى حقيقة أن عشرات الآلاف من المستوطنين لا يستطيعون العودة إلى مستوطناتهم.

إلى ذلك لفتت صحيفة «هآرتس» في هذا الخصوص، إلى توسيع مدى إطلاق الصواريخ المضادة للدروع من لبنان إلى أهداف في عمق إصبع الجليل، بالقرب من مستوطنة بيت هيلل، على بعد ٤ كيلومترات من الحدود، وإلى «كيبوتس كفار سالد» في وادي الحولة، على بعد ٦ كيلومترات من الحدود، مضيفةً إن هذه المستوطنات «لم يجرِ إخلاؤها بعد».

وأضافت: إن «عنصر الخوف يؤدي دوراً مركزياً هنا، فإصابة قاعدة المراقبة الجوية الإقليمية في ميرون، كشفت أن حزب الله لديه أيضاً صواريخ مضادة للدروع يبلغ مداها نحو ١٠ كيلومترات، ممّا يُدخل مستوطنات إضافية تُرى من لبنان في دائرة النيران».

في هذا السياق، قال رئيس مجلس «آشر» الإقليمي: إنه «لا حياة في الجليل الآن»، إذ هجر المستوطنون المنطقة منذ ١٠٠ يوم تقريباً، بمن فيهم كثيرون يعيشون الآن تحت نفقتهم الخاصة «وينهارون تحت العبء»، في وقت «يشوب اقتصادهم الغموض».

وكالات